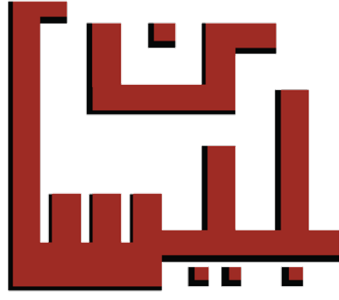


مركز بيسان للبحوث والإنماء
Bisan Center
for Research & Development

الاستعمار الاقتصادي: قبضة الاحتلال الإسرائيلي على الأنظمة المصرفية الفلسطينية

5 ديسمبر
2024



مركز بيسان للبحوث والإنماء
Bisan Center
for Research & Development

الاستعمار الاقتصادي: قبضة الاحتلال الإسرائيلي على الأنظمة المصرفية الفلسطينية

طاقم البحث:

الباحثة: د. دعاء بركات

الإشراف العام: أبي العابودي

تحرير : مدى شلبك

2024

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	3
العلاقات المصرفية الإسرائيلية الفلسطينية: شريان حياة هش	5
نظرة تاريخية على العلاقات المصرفية الإسرائيلية الفلسطينية (الفترة بين 1967-1994)	5
بروتوكول باريس: تعميق السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني (1994)	7
الترتيبات النقدية حسب بروتوكول باريس	9
خلفية عن الإعفاءات القانونية للبنوك الإسرائيلية (2017)	10
2024: القيود الإسرائيلية الأخيرة على البنوك الفلسطينية	11
أزمة فائض الشيكل: الأسباب والآثار والحلول	11
استخدام الاحتلال الإسرائيلي سرعة تداول النقود للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني	15
أهمية تحويل الشيكل للبنوك الإسرائيلية	17
العلاقات المصرفية الإسرائيلية الفلسطينية المتدهورة: النتائج والحلول الممكنة	19
مراجع	21

تُناقش هذه الدراسة العلاقات المصرفية بين الاقتصاد الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، موضحة أن هذه السيطرة ليست ظاهرة جديدة، بل هي استراتيجية استعمارية ممنهجة منذ عام 1967 تهدف إلى إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تحت الهيمنة الإسرائيلية ومنع أي إمكانية لتحقيق الاستقلال المالي. منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بدأت «إسرائيل» بتنفيذ سياسات منظمة للسيطرة على القطاع المصرفي الفلسطيني، بدءًا من إغلاق البنوك العربية العاملة في الأراضي الفلسطينية، ومنع إنشاء أي نظام مصرفي مستقل، وفرض الشيك الإسرائيلي كعملة رئيسية في المعاملات اليومية. لم يكن الهدف من هذه السياسات مجرد التحكم في القطاع المصرفي، بل كانت جزءًا من مخطط أوسع يهدف إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل قسري، وإبقاء الفلسطينيين في حالة دائمة من التبعية الاقتصادية. منذ ذلك الحين، استخدم الاحتلال أدوات مالية متعددة لضمان استمرار هذه التبعية، حيث فرض الشيك كعملة رئيسية، مما حرم الفلسطينيين من امتلاك عملتهم الوطنية، وأبقاهم تحت سيطرة السياسة النقدية الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فرض الاحتلال قيودًا صارمة على تحويل فائض الشيك إلى العملات الأجنبية، مما أدى إلى أزمة سيولة متكررة في البنوك الفلسطينية، وخلق ضغوطًا تضخمية أثرت على الأسواق المحلية. كما لجأت «إسرائيل» إلى احتجاز عائدات الضرائب الفلسطينية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي، حيث تتحكم في تدفق الإيرادات التي تعتمد عليها السلطة الفلسطينية لدفع رواتب الموظفين وتمويل الخدمات الأساسية، ما يؤدي إلى اضطراب مالي مستمر ينعكس على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إحدى الأدوات الاقتصادية التي يستخدمها الاحتلال منذ عقود هي التحكم في سرعة تداول النقود في الاقتصاد الفلسطيني. سرعة تداول النقود هي المعدل الذي يتم فيه تداول وحدة النقد داخل الاقتصاد خلال فترة معينة، وتُعد مؤشرًا هامًا للنشاط الاقتصادي. من خلال فرض قيود على تحويل الشيك ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى العملات الأجنبية، يعمل الاحتلال الإسرائيلي على إغراق الأسواق الفلسطينية بالشيك، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل الاقتصاد الفلسطيني دون وجود زيادة مقابلة في الإنتاج أو القوة الشرائية، وهو ما يؤدي إلى التضخم. على الجانب الآخر، تحتفظ «إسرائيل» بمعدلات تداول أموال أقل داخل اقتصادها، مما يقلل من معدلات التضخم المحلي هناك. بهذه الطريقة، تصدّر «إسرائيل» التضخم إلى الاقتصاد الفلسطيني، حيث يؤدي تدفق الشيك الزائد إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتآكل القدرة الشرائية للفلسطينيين، بينما تحافظ «إسرائيل» على استقرار اقتصادها الداخلي. إضافة إلى السيطرة المصرفية، اعتمدت «إسرائيل» منذ عام 1967 على سياسة العزل الاقتصادي كأداة لتعزيز التبعية الفلسطينية، حيث فرضت قيودًا على التجارة مع الدول العربية، مما أجبر الفلسطينيين على الاعتماد على الواردات الإسرائيلية. كما فرض الاحتلال حواجز مشددة على التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى تفتيت الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة تكاليف النقل، وتعطيل سلاسل الإمداد الداخلية. علاوة على ذلك، فإن السيطرة على الموارد الطبيعية، مثل المياه والطاقة، جعلت الفلسطينيين يعتمدون بشكل شبه كامل على «إسرائيل» في تلبية احتياجاتهم الأساسية. إضافة إلى ذلك، يُناقش البحث تداعيات خطة الاحتلال الإسرائيلي لضم المناطق المصنفة «ج» على الاقتصاد الفلسطيني. فالضم سيؤدي إلى مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، وتدمير القطاع الزراعي، وزيادة تعقيد الأزمة الاقتصادية، حيث سيتم حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية، مما يجعل أي إمكانية لإنشاء اقتصاد مستقل شبه مستحيلة. تنعكس هذه السياسات القمعية على الواقع الاجتماعي في فلسطين، حيث تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وزيادة التضخم، وتفاقم أزمة السيولة في البنوك. لمواجهة هذه التحديات، يناقش البحث مجموعة من الحلول التي يمكن أن تساهم في تقليل التبعية المصرفية وتعزيز الاستقلال المالي الفلسطيني. من أبرز هذه الحلول ضرورة تنويع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، من خلال تعزيز استخدام الدولار الأمريكي والدينار الأردني، مما يقلل من الاعتماد على الشيك الإسرائيلي ويخفف من تأثير أزمة فائض العملة. كما يوصي البحث بإيجاد شركاء مصرفيين دوليين، لتقليل الاعتماد على البنوك الإسرائيلية في عمليات المقاصة، وفتح قنوات مالية جديدة مع الأسواق العالمية، مما يمنح البنوك الفلسطينية مساحة أكبر من الاستقلالية. إضافة إلى ذلك، يؤكد البحث على أهمية تطوير أنظمة الدفع

الإلكتروني والمصرفية الرقمية كأحد الحلول الاستراتيجية لمواجهة القيود المفروضة على التحويلات النقدية. توفر الخدمات المصرفية الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول بديلاً فعالاً لتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية بالشيكل، مما يخفف الضغط على البنوك الفلسطينية في التعامل مع فائض العملة، ويعزز من قدرة الفلسطينيين على إجراء المعاملات المالية دون الحاجة إلى المرور عبر الأنظمة المصرفية الإسرائيلية. كما يشير البحث إلى ضرورة تحرير التجارة الخارجية الفلسطينية، من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الدول العربية والدول الأخرى. كما يدعو البحث إلى ضرورة تدخل المجتمع الدولي والضغط على «إسرائيل»، من خلال المؤسسات المالية العالمية، لإجبارها على إنهاء سياسات الاحتكار المالي، وتمكين الفلسطينيين من بناء مستقبل اقتصادي أكثر استقراراً وعدالة.

النقاط البارزة

تعد العلاقة المصرفية بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، مثالاً على السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية الممنهجة والهادفة إلى إدامة استغلال الاقتصاد الفلسطيني، ويظهر ذلك من خلال ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التالية:

- 1. السيطرة النقدية:** فرض الشيكال الإسرائيلي كعملة رئيسية على الاقتصاد الفلسطيني، مما يحد من السيادة النقدية الفلسطينية، ويقلل من الوصول إلى العملات الأجنبية.
- 2. الهيمنة التجارية:** السيطرة على المعابر الحدودية وتقييد الصادرات والواردات الفلسطينية مع الأردن ومصر، مما يفرض التبعية للبضائع الإسرائيلية.
- 3. الاستيلاء على الموارد:** الاستيلاء على 80% من مياه الضفة الغربية لصالح المستوطنين، مما يحد من وصول الفلسطينيين إلى الموارد الأساسية.
- 4. السيطرة على الطاقة:** يوفر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة 87% من الكهرباء، ويعرقل مشاريع الطاقة المتجددة، مما يحد من استقلالية قطاع الطاقة.
- 5. الحصار المفروض على غزة:** يفرض الاحتلال الإسرائيلي حصاراً اقتصادياً خانقاً على قطاع غزة، يقيد التجارة والحركة وتدفق الموارد، مما يؤدي إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني.
- 6. استغلال العمالة:** يستغل الاحتلال الإسرائيلي العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، عبر توفير أقل قدر من الحماية لهم، ودفع أجورهم بالشيكل للحفاظ على التبعية الاقتصادية.
- 7. التوسع الاستيطاني:** الاستيلاء على الأراضي والموارد الفلسطينية لصالح توسيع المستوطنات، ودمجها في الاقتصاد الإسرائيلي مع استبعاد الفلسطينيين.
- 8. القيود المصرفية:** تقييد صرف الشيكال إلى العملات الأخرى، وحجز عائدات الضرائب الفلسطينية، مما يزعزع استقرار المؤسسات المالية الفلسطينية.
- 9. تحويل التضخم:** إغراق الأسواق الفلسطينية بالشيكل، مما ينقل التضخم بالأسعار إلى السوق الفلسطيني، ويقلل من القوة الشرائية والاستقرار الاقتصادي.
- 10. التجزئة الاقتصادية:** تقييد حركة البضائع والأشخاص بين قطاع غزة والضفة الغربية، مما يؤدي إلى عزل الاقتصاد الفلسطيني وتجزئته.
- 11. ضم المناطق المصنفة «ج»:** تهدد خطط ضم المناطق المصنفة «ج» في الضفة الغربية معظم الموارد الطبيعية الفلسطينية، وتعيق الزراعة والتجارة، وتجعل السيادة الاقتصادية شبه مستحيلة.
- 12. سياسة التجويع:** خلق تضخم وسيطرة ممنهجة ومتعمدة على الاقتصاد الفلسطيني، تهدف إلى الحفاظ على الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الاقتصادي، كأداة لزيادة الفقر والبطالة.

العلاقات المصرفية الإسرائيلية الفلسطينية: شريان حياة هش

تعد العلاقة المصرفية بين المؤسسات الإسرائيلية والمؤسسات الفلسطينية الركن الأساسي في استقرار الاقتصاد الفلسطيني ضمن علاقة التبعية الاستعمارية للاقتصاد الإسرائيلي، كما أنها محفوفة بالمعوقات السياسية واللوجستية. على مر السنين، كانت هذه العلاقة مفروضة على الفلسطينيين، لتنفيذ عملياتهم المالية الحيوية، وتجارتهم، والوصول إلى الأسواق العالمية. واختبرت التوترات المتكررة والتحولت السياسية والأحداث الجيوسياسية باستمرار مرونتها. وقد أضافت أزمة فائض الشيك الإسرائيلي، وخطط ضم المناطق المصنفة «ج»، والتهديدات بقطع العلاقات المصرفية، طبقات من التعقيد إلى هذه الديناميكية غير المتكافئة. لا تؤثر هذه القضايا على النظم التجارية والمالية الثنائية فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى تفاقم نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكون الاقتصاد الفلسطيني تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي. يحاول هذا البحث إجراء فحص مفصل للاتجاهات التاريخية والتحديات الحالية والحلول المحتملة، ويؤكد على الحاجة الملحة لإعادة النظر في هذه العلاقات المصرفية، لتفكيك الآليات الاستعمارية المتعمدة والمنهجية لاستغلال الاقتصاد الفلسطيني، وفرض نظام الفصل العنصري وممارسات الاحتلال التي تقوّض استقلالية الاقتصاد الفلسطيني. كما يحاول البحث وضع رؤية ممكنة لكيفية إنشاء قطاع مصرفي فلسطيني أكثر استقلالية، وتعزيز الاستقرار المالي الفلسطيني على المدى الطويل.

• نظرة تاريخية على العلاقات المصرفية الإسرائيلية الفلسطينية (الفترة بين 1967-1994)

مرت العلاقة بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية من عام 1967 إلى عام 1994 بمراحل مختلفة، متأثرة بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. فيما يلي ملخص لهذه العلاقة:

الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967

بعد السيطرة الاستعمارية عام 1967 على الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، نفذ الاحتلال سلسلة إجراءات من شأنها تقويض الاقتصاد الفلسطيني، تمثلت بالتالي:

إغلاق المصارف العربية:

- مع احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، أغلق الاحتلال الإسرائيلي معظم البنوك الفلسطينية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل البنك العربي وبنك القاهرة عمان (البنك الدولي، 2023).
- صادر الاحتلال الإسرائيلي أصول البنوك وأغلق فروعًا بذريعة «الأمن»، مما أدى إلى شلل النظام المصرفي الفلسطيني (هآرتس، 2024).

سيطرة البنوك الإسرائيلية:

- في ظل غياب البنوك الفلسطينية قسرًا، لعبت البنوك الإسرائيلية، مثل بنك «ديسكونت» وبنك «هبةوليم»، دورًا مركزيًا في تقديم الخدمات المصرفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- اعتمد الفلسطينيون على البنوك الإسرائيلية لإتمام معاملات مالية محدودة، مثل فتح الحسابات وتحويل الأموال (تايمز أوف إسرائيل، 2024).

غياب السيادة الفلسطينية:

- لم يكن هناك نظام مصرفي فلسطيني مستقل، وكانت جميع المعاملات تتم من خلال مصارف إسرائيلية أو مصارف أجنبية تعمل تحت إشراف إسرائيلي.

- فرض الاحتلال الإسرائيلي العملة الإسرائيلية (الشيكل) كعملة أساسية للمعاملات اليومية، مما جعل الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كليًا على النظام المصرفي الإسرائيلي (الأونكتاد، 2023).

ضعف الخدمات المصرفية:

- لم تقدم المصارف الإسرائيلية خدمات مصرفية شاملة للفلسطينيين، واقتصرت على العمليات الأساسية، مثل الإيداع والسحب النقدي.
- لم يكن هناك نية لتمويل المشاريع الفلسطينية أو تطوير الاقتصاد الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، 2023).

التحويلات المالية:

تمت التحويلات من قبل الفلسطينيين العاملين في دولة الاحتلال الإسرائيلي عبر النظام المصرفي الإسرائيلي، مما زاد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي (وزارة المالية الفلسطينية، 2023).

تأثير هذه الفترة على الاقتصاد الفلسطيني:

- ضعف الاقتصاد المحلي: أدى غياب النظام المصرفي المحلي إلى صعوبة الحصول على التمويل والائتمان، مما أعاق تنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- الاعتماد الكامل على اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي: كان الاقتصاد الفلسطيني مرتبطًا بالكامل بالنظام المالي الإسرائيلي، مما يعني أن أي أزمة اقتصادية إسرائيلية ستؤثر بشكل مباشر على الفلسطينيين.
- غياب استقلالية السياسة المالية: لم تكن هناك سيطرة فلسطينية على العملات أو السياسات المصرفية، مما ترك الاقتصاد الفلسطيني خاضعًا للسيطرة الإسرائيلية المتعمدة والممنهجة والرامية إلى الحفاظ على الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الاقتصادي (UNSCO، 2023).
- يمارس الاحتلال الإسرائيلي سياسة فصل عنصري قائمة على القيود المالية والتمييز ضد الفلسطينيين، على سبيل المثال كان من الصعب جدًا على الفلسطينيين فتح حسابات مصرفية في البنوك الإسرائيلية، وكان من المستحيل تقريبًا الحصول على أي قروض أو تسهيل ائتماني.

الانتقال إلى عام 1993 (اتفاقية أوسلو):

ظهور مطالب إعادة تأسيس البنوك الفلسطينية: مع تنامي النضال الوطني الفلسطيني في الثمانينيات، وخاصة خلال الانتفاضة الأولى عام 1987، ظهرت مطالب بإعادة بناء نظام مصرفي فلسطيني مستقل، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي واصل سيطرته المتعمدة والكاملة على الأنشطة المصرفية، ولم يسمح بإعادة فتح المصارف الفلسطينية.

في حين مهّد اتفاق أوسلو الطريق لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية (1994)، التي بدأت في التخطيط لإعادة بناء النظام المصرفي الفلسطيني، ونصت الاتفاقية على إنشاء مصارف فلسطينية، وإعادة فتح البنوك العربية، مثل البنك العربي وبنك القاهرة عمان، للعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة (منسق الأمم المتحدة الخاص لليونسكو، 2023).

إعادة بناء النظام المصرفي الفلسطيني بعد عام 1994:

مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأ الفلسطينيون في إعادة بناء النظام المصرفي المحلي، ومع ذلك، استمرت العلاقة مع البنوك الإسرائيلية، حيث ظل الاقتصاد الفلسطيني معتمدًا الشيك الإسرائيلي في ظل غياب عملة فلسطينية مستقلة (سلطة النقد الفلسطينية، 2023). خلال هذه الفترة (1967-1994)، واصل الاحتلال الإسرائيلي سيطرته الكاملة على النظام المصرفي الفلسطيني، مما أبقى الاقتصاد الفلسطيني معتمدًا على النظام المالي الإسرائيلي. كان غياب البنوك الفلسطينية رمزًا لانعدام السيادة الاقتصادية، التي شهدت بعض التحسن مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع ذلك، ظلت المعاملات الرئيسية تعتمد على الشيك الإسرائيلي بسبب السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية على المعابر والتجارة الخارجية لفلسطين.

• بروتوكول باريس: تعميق السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني (1994)

بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية، الموقع في 29 أبريل 1994، بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، هو الإطار الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين خلال الفترة الانتقالية. ويتناول قطاعات مختلفة، بما في ذلك الترتيبات النقدية التي تنظم استخدام العملة وتبادلها بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية. إلا أن بروتوكول باريس لم يسمح بتطوير اقتصاد فلسطيني مستقل، إذ أبقى السيطرة الإسرائيلية على القطاعات الفلسطينية الحيوية من طاقة ومياه واستيراد وتصدير. وتتمظهر السيطرة الإسرائيلية وفق القطاعات التالية.

قيود يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الطاقة والمياه

قطاع الكهرباء

- الاعتماد على الاحتلال الإسرائيلي: يتم استيراد 87% من الكهرباء في الأراضي الفلسطينية المحتلة من شركة الكهرباء الإسرائيلية، بينما يتم توفير نسبة الـ 13% المتبقية من مشاريع الطاقة الشمسية المحلية، وواردات الطاقة الأردنية والمصرية، ما يشير إلى الاعتماد الكبير للأراضي الفلسطينية المحتلة على الاحتلال الإسرائيلي في تلبية احتياجات الطاقة (الجزيرة، 2024).
- قيود تطوير البنية التحتية: يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيودًا على تطوير البنية التحتية للطاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يحد من إنتاج الكهرباء المحلي (الجزيرة، 2024).

قطاع المياه

- السيطرة على الموارد المائية: يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على 80% من احتياطي المياه في الضفة الغربية، مما يقيد وصول الفلسطينيين إلى طبقات المياه الجوفية، ويحظر حفر الآبار. وهذا يحد من قدرة الفلسطينيين على نقل المياه بين المناطق (ANND، 2024).
- التفاوتات في استهلاك المياه: يبلغ متوسط استهلاك المياه للفلسطيني ثلث متوسط استهلاك الإسرائيلي، ففي بعض المناطق في الضفة الغربية يستهلك الفرد أقل من 26 لترًا يوميًا، وهو مستوى يصنف على أنه حرج وفقًا للمعايير الإنسانية الدولية (ANND، 2024).
- مصادرة الينابيع: استولى الاحتلال الإسرائيلي على العديد من الينابيع الفلسطينية في الضفة الغربية، مما حرم التجمعات الفلسطينية من مصادر المياه الحيوية (ANND، 2024).

آثار القيود

- الأمن المائي والغذائي: تؤدي سياسات التجويع التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، إلى تفاقم ندرة المياه في المناطق الفلسطينية، مما يؤثر بشكل كبير على الأمن المائي والإنتاجية الزراعية (ANND، 2024).
- التنمية الاقتصادية: نقص الكهرباء والمياه يعيق النمو الاقتصادي، مما يخلق تحديات متعلقة في الحياة اليومية والتنمية في المناطق الفلسطينية (الجزيرة، 2024).

القيود الإسرائيلية على تطوير العلاقات التجارية الفلسطينية مع الأردن ومصر

يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات كبيرة في تطوير علاقاته التجارية وتوسيع صادراته مع الأردن ومصر؛ بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تفرض قيودًا على حركة البضائع والمعايير الحدودية. منذ عام 1967، واصل الاحتلال الإسرائيلي سيطرته المتعمدة على المعايير الحدودية الفلسطينية، مما أدى إلى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على التجارة مع الاحتلال الإسرائيلي. بين عامي 1971-2012، تم ما يقارب 81.3% من تجارة فلسطين الخارجية مع الاحتلال الإسرائيلي (PRC، 2024).

بالإضافة إلى ذلك، يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيودًا على حركة البضائع الفلسطينية عبر جسر الملك حسين، الذي يربط الضفة الغربية بالأردن. وتؤثر هذه القيود سلبيًا على التجارة الفلسطينية مع الأردن، ويتضح ذلك من خلال انخفاض حجم التجارة نسبيًا. بالمقابل، بلغت صادرات الأردن إلى دولة الاحتلال الاسرائيلي 35.7 مليون دولار في أيار/ مايو 2023، تعكس تلك الأرقام المعوقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على التجارة الإقليمية. (العربي، 2023).

أما بالنسبة لمصر، فإن العلاقة الاقتصادية المتنامية بينها وبين الاحتلال الإسرائيلي، والتي تصل قيمتها إلى 700 مليون دولار، تزيد من تعقيد قدرة الاقتصاد الفلسطيني على إقامة وتعزيز علاقاته التجارية مع مصر، وتؤدي القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحركة إلى تفاقم هذه التحديات (تايمز أوف إسرائيل عربي، 2024). وتعميق سياسات الفصل العنصري التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي، الجهود الفلسطينية الرامية إلى تنويع وتوسيع العلاقات التجارية مع البلدان المجاورة، مما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني وإمكاناته للنمو والتنمية.

قيود الاحتلال الإسرائيلي على العلاقات التجارية بين قطاع غزة والضفة الغربية

يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيودًا صارمة على العلاقات التجارية بين غزة والضفة الغربية، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، عمل الاحتلال على تفكيك البنى الاقتصادية الفلسطينية، وإعادة تشكيلها لتتماشى مع مصالحه الخاصة. وقد أدى ذلك إلى الهيمنة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية والاقتصادية، والسيطرة على عمليات التصدير والاستيراد، واستغلال العمالة الفلسطينية في المستوطنات والأراضي المحتلة عام 1948 (دراسات الجزيرة، 2024).

بالإضافة إلى ذلك، يفرض الاحتلال الإسرائيلي حصارًا اقتصاديًا على غزة، مما يزيد من تعميق الفصل الجغرافي والاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشكّل هذا الحصار أداة للسيطرة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني، بحجة «المخاوف الأمنية»، حيث يتحكم الاحتلال بالظروف المعيشية والانسانية الأساسية لقمع المقاومة الفلسطينية أو أي دعم علني لحركاتها (دراسات الجزيرة، 2024).

وفي الضفة الغربية، تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية أزمات مالية حادة بسبب القيود المتزايدة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك احتجاز عائدات الضرائب التي يستحوذ الاحتلال الإسرائيلي على جمعها بدلًا من السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أدى هذا الوضع إلى استمرار التدهور الاقتصادي، حيث أبلغ أصحاب الأعمال عن انخفاض حاد في الإيرادات منذ تصاعد الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية المتعمدة والإبادة الجماعية في غزة (الجزيرة، 2024).

الترتيبات النقدية حسب بروتوكول باريس

1. تداول العملات

- نص بروتوكول باريس على استمرار استخدام الشيكل الإسرائيلي كعملة رسمية في الأراضي الفلسطينية، إلى جانب عملات أخرى مثل الدولار الأمريكي والدينار الأردني (الجزيرة، 2024).
- اعتمد الشيكل كعملة أساسية للمعاملات، خاصة للأجور والتجارة (TRT Arabic، 2024).

2. آلية تحويل العملات

بموجب بروتوكول باريس تحتم على بنوك الفلسطينية تحويل فائض الشيكل إلى العملات الأجنبية عبر البنوك الإسرائيلية، من خلال آلية المقاصة، حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بتحويل عائدات الضرائب الشهرية والرسوم الجمركية التي يستحوذ على جمعها بدلا من السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى الخزينة الفلسطينية. (TRT Arabic، 2024).

3. دور سلطة النقد الفلسطينية

منح البروتوكول سلطة النقد الفلسطينية تنظيم العمليات المصرفية والإشراف عليها، لكنه لم يسمح لها بإصدار عملة وطنية، وبالتالي، يعتمد النظام المالي الفلسطيني على الشيكل الإسرائيلي والعملات الأجنبية في المعاملات. (NAD، 2024).

4. عقبات تحويل العملات

- على الرغم من الترتيبات الموضحة، تواجه المصارف الفلسطينية تحديات كبيرة في تحويل فائض الشيكل إلى عملات أجنبية، وتشمل:
- أجور العمال: يتقاضى آلاف الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي أجورًا بالشيكل، مما يؤدي إلى دخول مبالغ كبيرة من العملة إلى الاقتصاد الفلسطيني (الجزيرة، 2024).
- التجارة مع الاقتصاد الإسرائيلي: الشيكل هو العملة الرئيسية للمعاملات التجارية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، مما يؤدي في تراكمه في البنوك الفلسطينية (مركز مدار، 2024).
- حواجز تحويل الفائض: يطالب البروتوكول البنوك الفلسطينية بتحويل فائض الشيكل إلى البنوك الإسرائيلية، ثم تحويلها إلى البنك المركزي الإسرائيلي، وتواجه هذه العملية عقبات، بما في ذلك القيود المفروضة على المبالغ المسموح بها للتحويل. كما أن التأخير في الإجراءات يؤدي إلى تراكم الشواكل في البنوك الفلسطينية. (TRT Arabic، 2024).
- تكاليف التخزين: يؤدي تراكم فائض الشيكل إلى زيادة الأعباء المالية على البنوك الفلسطينية، بسبب تكاليف التخزين والأمن (مركز مدار، 2024).

خلفية عن الإعفاءات القانونية للبنوك الإسرائيلية (2017)

في عام 2017، منحت حكومة الاحتلال الإسرائيلي حصانة قانونية للبنوك الإسرائيلية، بما في ذلك بنك «هبوعليم» وبنك «ديسكونت»، لحمايتها من دعاوى قضائية تتهمها بما اسمته «الإرهاب»، بسبب تعاملاتها مع البنوك الفلسطينية. وجاء هذا القرار في أعقاب مخاوف أعربت عنها هذه البنوك بشأن الإجراءات القانونية المحتملة، لا سيما في الولايات المتحدة، لتقديم الخدمات المالية للبنوك الفلسطينية. وكان الهدف من هذه الحصانة هو ضمان استمرار التعامل المصرفي بين الاقتصاديين، نظرًا لتبعية النظام المصرفي الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي. (تايم اوف إسرائيل، 2017).

تعمل البنوك الإسرائيلية، مثل بنك «ديسكونت» وبنك «هبوعليم»، كقنوات رئيسية تمكن البنوك الفلسطينية من القيام بدفعات أساسية بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على التجارة الخارجية وقطاعي الطاقة والمياه الفلسطينيين، وبدون هذه العلاقة، ستفقد المصارف الفلسطينية القدرة على القيام بالعديد من العمليات الأساسية، مثل دفع الرسوم الجمركية ورسوم التخليص وغيرها من المدفوعات التجارية، والتحويلات النقدية المتعلقة بالتجارة بين الاقتصاديين، إذ يصل حجم التجارة إلى حوالي 500 مليون دولار شهريًا (من خلالها يتم دفع أثمان خدمات المياه والكهرباء والواردات الأخرى). بالإضافة إلى ذلك، تعتمد البنوك الفلسطينية على نظيراتها الإسرائيلية لتبادل فائض الشيكال الإسرائيلي المتداول في الأسواق الفلسطينية (الأونكتاد، 2023).

2024: القيود الإسرائيلية الأخيرة على البنوك الفلسطينية

في عام 2024 هدد وزير المالية الإسرائيلي بتسلييل سموتريتش، بقطع العلاقات المصرفية مع البنوك الفلسطينية، مما أثار قلقًا دوليًا من تأثير القرار على الاقتصاد الفلسطيني (شبكة أخبار فلسطين، 2024). وتحت ضغط من الولايات المتحدة ودول أخرى، تم تمديد التعامل بين البنوك الإسرائيلية والفلسطينية مؤقتًا، مما يعكس عدم تكافؤ هذه العلاقة.

في 30 تشرين الثاني 2024، وافق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابنت) على تمديد الحصانة الممنوحة للبنوك الإسرائيلية، التي تتعامل مع نظيراتها في الاقتصاد الفلسطيني لمدة عام كامل، حتى 30 تشرين الثاني 2025. وحظي القرار، الذي تم اتخاذه من خلال تصويت هاتفي عاجل، بموافقة جميع أعضاء مجلس الوزراء باستثناء وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، الذي عارضه. وجاء هذا القرار في أعقاب بيان مشترك صادر عن وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا، يحثون فيه على تمديد عاجل لمنع انهيار الاقتصاد الفلسطيني. في وقت سابق من آب/أغسطس 2024، أفادت سلطة النقد الفلسطينية، بأن البنوك الإسرائيلية ترفض قبول تحويلات الشيكال من البنوك الفلسطينية، مما يهدد وصول الفلسطينيين إلى السلع والخدمات الأساسية (وطن، 2024).

في مايو 2024، أعربت وزيرة الخزانة الأمريكية «جانيت يلين» عن قلقها بشأن تهديدات الاحتلال الإسرائيلي بقطع العلاقات مع البنوك الفلسطينية. وشددت على أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تدمر الاقتصاد الفلسطيني بشدة، داعية الولايات المتحدة وشركائها إلى تقديم المساعدات الإنسانية لغزة ودعم الاستقرار الاقتصادي في الضفة الغربية (وطن، 2024).

• أزمة فائض الشيكال: الأسباب والآثار والحلول

منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 والسيطرة الاستعمارية الإسرائيلية على النظام المالي الفلسطيني، كانت مسألة فائض الشيكال قائمة. وبعد 7 أكتوبر 2023، تصاعدت الأزمة بشكل كبير منذ بدء الإبادة الجماعية في غزة.

أسباب أزمة فائض الشيكال ما قبل أكتوبر 2023:

- استخدام الاقتصاد الفلسطيني عملة الشيكال: الشيكال هو العملة الرئيسية المستخدمة في الأراضي الفلسطينية، بسبب عدم وجود عملة وطنية فلسطينية (تايمز أوف إسرائيل، 2021).
- العمال الفلسطينيون في الاقتصاد الإسرائيلي: يحصل العمال الفلسطينيون في الاقتصاد الإسرائيلي على أجورهم بالشيكال، مما يؤدي إلى تراكم كميات كبيرة من العملة في الاقتصاد الفلسطيني.
- القيود الإسرائيلية على تحويل الشيكال: فرض الاحتلال الإسرائيلي سقفًا على تحويل الشواكل الزائدة إلى العملات الأجنبية، مما أعاق صرفها وتسبب في تراكمها في البنوك الفلسطينية. أدى ذلك إلى نقص العملات الأجنبية، مما أثر على التجارة الخارجية والقدرة على سداد أثمان الواردات. يبلغ الحد الأقصى المسموح به لتحويل الشيكال إلى عملات أجنبية حوالي 18 مليار شيكل سنويًا (الأونكتاد، 2024).
- عجز البنوك الفلسطينية عن التعامل مع حجم الشيكال المتزايد لديها، يتسبب بمعاناة في إدارته، مما يفاقم المشكلة (الأونكتاد، 2023).

أسباب أزمة فائض الشيكل بعد أكتوبر 2023

تصاعدت قضية فائض الشيكل بشكل كبير بعد 7 أكتوبر 2023 ، للأسباب التالية:

تسريح العمالة الفلسطينية من الاقتصاد الإسرائيلي:

قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان حوالي 17,000 عامل فلسطيني من قطاع غزة يحملون تصاريحًا للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي. في أعقاب التصعيد، ألغى الاحتلال الإسرائيلي جميع هذه التصاريح، ومنعهم فعليًا من دخول دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتم احتجاز الآلاف من عمال قطاع غزة الذين كانوا موجودين في دولة الاحتلال الإسرائيلي في يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتم ترحيل حوالي 3,200 إلى غزة بحلول 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وكان حوالي 200,000 عامل فلسطيني من الضفة الغربية يحملون تصاريحًا للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، في حين يعمل حاليًا 30,000 عامل فلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي ويشكلون مصدرًا رئيسيًا للدخل الفلسطيني. تم تعليق التصاريح بحجة «المخاوف الأمنية»، مما أدى إلى تقييد تنقل العمال الفلسطينيين بشكل كبير، ونتيجة لذلك توقف معظم العمال عن العمل بسبب الإجراءات الإسرائيلية، وتعطل تدفق الأموال بين الاقتصادين. وتسبب التعليق في انكماش اقتصادي حاد في الضفة الغربية، فقد بلغ متوسط الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي 80 دولارًا، أي أكثر من ضعف الأجور داخل الضفة الغربية، وشكلت هذه المداخل ما يقرب من 24% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية.

وسرّح ما يقدر بنحو 276,000 شخص من عمله في الضفة الغربية وقطاع غزة والاقتصاد الإسرائيلي منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أي ما يعادل 32% من العمالة، وأدى فقدان الدخل إلى تعميق الفقر والبطالة، فيما أبلغت منظمة العمل الدولية عن خسارة اقتصادية تراكمية قدرها 500 مليون دولار خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2023 (تايم أوف إسرائيل، 2024).

وقد أدى تسريح العمال من عملهم وانقطاع أجورهم إلى تقليل الحركة الشرائية، إذ أثروا إدارًا ما كان في حوزتهم من نقود بدلا من إنفاقها أو استثمارها، ما راكم شواكل إضافية في الاقتصاد الفلسطيني، زادت فعليًا من أزمة فائض الشيكل، التي تفاقمت أيضًا بحكم انخفاض الواردات من الاقتصاد الإسرائيلي بشكل حاد، والتي يتم دفع ثمنها عادة بالشيكل.

قيود الاحتلال الإسرائيلي على التحويلات:

بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعطلت التحويلات المصرفية بين البنوك الفلسطينية والبنوك الإسرائيلية بشكل كبير، بسبب القيود الصارمة التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وتهدف هذه القيود، التي بررها الاحتلال الإسرائيلي بأنها ضرورية لـ«أسباب أمنية»، إلى السيطرة على التدفقات المالية التي يدعي الاحتلال الإسرائيلي أنها تدعم أعمال المقاومة الفلسطينية في غزة. ونتيجة لذلك، لم تتمكن المصارف الفلسطينية من تحويل فائض الشيكل الإسرائيلي إلى البنوك الإسرائيلية، مما أدى إلى تراكم العملة في المؤسسات المالية الفلسطينية (الأونكتاد، 2024). ويبدو أن تلك القيود تستخدم أيضًا كوسيلة ضغط سياسية على السلطة الوطنية الفلسطينية للتوافق مع السياسات الأمنية الإسرائيلية، بالتزامن مع منع الدعم الاقتصادي لقطاع غزة، كسياسة تجويع وهيمنة للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني (هآرتس، 2024).

وكان قد فرض الاحتلال الإسرائيلي سقفًا سنويًا ثابتًا للتحويل من الشيكل إلى العملات الأجنبية، لم يتم تعديله مراعاةً للظروف الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة تراكم الشيكل في البنوك الفلسطينية (الأونكتاد، 2024). يتناقض إبقاء السقف السنوي ثابتًا من قبل الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر مع المبادئ والإطار المحددين بموجب بروتوكول باريس (1994)، الذي كان يهدف إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية. وحدد بروتوكول باريس على وجه الخصوص أحكامًا للعمل والتنسيق في المسائل النقدية، بما في ذلك آليات تحويل العملات وتبادلها بين الاقتصادين. ونص الاتفاق على أن البنوك الفلسطينية يمكنها تحويل فائض الشيكل إلى البنوك الإسرائيلية، الأمر الذي سيضمن تحويلها إلى عملات أجنبية. وكان الهدف من هذا الترتيب هو ضمان السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، وتسهيل التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي (الأونكتاد، 2024).

ومع ذلك، فإن الحد الأقصى الثابت لعمليات التحويل، الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي من جانب واحد، يقوّض أسس بروتوكول باريس، نتيجة لعدم تعديل السقف لمراعاة التغيرات في الظروف الاقتصادية، مثل زيادة تدفقات العمالة، وحجم التجارة، ومدفوعات الكهرباء، والمياه. ولا يقتصر هذا القيد على تعطيل غاية البروتوكول الرامية إلى تعزيز التفاعلات المالية السلسة فحسب، بل يفرض أيضا تكاليف اقتصادية كبيرة على البنوك الفلسطينية، كتلك الناتجة عن أزمات السيولة وارتفاع تكاليف التخزين والتأمين على فائض الشيك.

يدل سقف التحويلات من الشيك إلى العملات الأجنبية، على ديناميكية القوة غير المتكافئة في الاتفاق، حيث يمارس الاحتلال الإسرائيلي سيطرة متعمدة ومنهجية غير متناسبة تهدف إلى الحفاظ على الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الاقتصادي للنظام المالي الفلسطيني، على عكس إطار البروتوكول. هذا التناقض يقوّض فعالية البروتوكول، ويخلق عدم استقرار مالي ويزيد من الضعف الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني.

الاقتصاد غير الرسمي:

ساهم وجود اقتصاد غير رسمي في الأراضي الفلسطينية، حيث تدور مبالغ كبيرة من النقد خارج القنوات المصرفية الرسمية، في أزمة فائض الشيك (المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2024). أحد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة هو طبيعة المعاملات المالية بين الإسرائيليين بما في ذلك أولئك الذين يقيمون في المستوطنات الإسرائيلية، والفلسطينيين، فغالبًا ما تتم هذه المعاملات نقدًا وليس من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية، إذ يشتري العديد من المستوطنين الإسرائيليين السلع والخدمات من الباعة الفلسطينيين، ويدفعون أجور العمال الفلسطينيين مباشرة بالشيك. وبالمثل، ينخرط الفلسطينيون مع الإسرائيليين في كثير من الأحيان في التجارة عبر الخط الأخضر، والعمل غير الرسمي الذي يدفع أجره نقدًا. تتجاوز هذه التفاعلات الآليات المصرفية الرسمية، مما يؤدي إلى تدفق السيولة النقدية التي لا تدخل النظام المصرفي الرسمي (المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2024).

إضافة إلى ذلك، تتفاقم الطبيعة غير الرسمية لهذه المعاملات بسبب أنظمة الفصل العنصري الإسرائيلية، حيث يفتقر عديد من الفلسطينيين إلى البنية التحتية المصرفية بسبب محدودية توافر الفروع أو الرسوم المرتفعة أو عدم الثقة في المؤسسات المالية، ما يزيد من ترسيخ الاعتماد على المعاملات النقدية، ويساهم في تراكم الشيك في الاقتصاد الفلسطيني، والذي لا يمكن إدارته أو تحويله بشكل فعال بسبب نقص الوثائق الرسمية أو التفاعل المصرفي (المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2024).

ويعتبر التهريب شكلًا من أشكال الاقتصاد غير الرسمي، وأدى تهريب الوقود والسجائر من دولة الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات في الضفة الغربية، تجنبًا لدفع الضرائب، إلى تراكم مبالغ كبيرة من الشواكل التي لا تمر عبر الجهاز المصرفي (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2024).

آثار فائض الشيك:

- أزمة السيولة في البنوك الفلسطينية: تجاوز تراكم الشيك قدرة البنوك الفلسطينية على التعامل معها أو تحويلها إلى عملات أجنبية، مما خلق أزمة سيولة بالعملات الأجنبية تهدد استقرار الجهاز المصرفي (البنك الدولي، 2024).
- زيادة التكاليف المالية: اضطرت البنوك الفلسطينية إلى تحمل تكاليف باهظة لتخزين فائض الشيك، بما في ذلك مصاريف التخزين والتأمين (تايمز أوف إسرائيل، 2024).
- تهديد الاستقرار الاقتصادي: أثر نقص العملة الأجنبية في البنوك الفلسطينية على قدرتها على تمويل التجارة الخارجية ودفع ثمن الواردات، وواجهت بعض القطاعات، مثل الرعاية الصحية، نقصًا في الإمدادات بسبب القيود المفروضة على عمليات النقل (الأونكتاد، 2024).

ضم المناطق المصنفة «ج» في الضفة الغربية

في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش عن خطط لضم المناطق المصنفة «ج» من الضفة الغربية بحلول عام 2025، والتي تشكل حوالي 61% من مساحة الضفة الغربية، وتخضع حاليًا للسيطرة الاستعمارية الإسرائيلية الكاملة بموجب اتفاقية أوسلو الثانية (المونيتور، 2024). ومن المتوقع أن يؤدي الضم إلى تسريع بناء المستوطنات وتوسعها في المناطق المصنفة «ج»، ما يزيد من وجود الاحتلال الإسرائيلي في المناطق المصنفة «ج». ويعيق ضم المناطق المصنفة «ج» إقامة دولة فلسطينية، ما ينهي احتمالات تحقيق حل الدولتين. حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي حوالي 7% في الضفة الغربية (UNCTAD, 2022). تشير هذه النسبة (7%) إلى حجم النشاط الاقتصادي الإسرائيلي داخل أراضي الضفة الغربية، بما في ذلك المستوطنات. وتظهر هذه النسبة مدى استغلال الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الاقتصاد الفلسطيني باتباع سياسة استعمارية ممنهجة. تعكس اعتماد إسرائيل على موارد الضفة الغربية (أراضٍ، مياه، طرق، عمالة فلسطينية) لتحقيق مكاسب اقتصادية، وتسليط الضغوط الاقتصادية على الفلسطينيين. كلما زاد النشاط الاقتصادي الإسرائيلي داخل الضفة، باتت السلطة الفلسطينية أكثر تهميشًا من حيث التحكم بالموارد والسياسات المالية والاقتصادية، مما يقوّي الارتباط الهيكلي باقتصاد الاحتلال. حين يُدمج جزء من الاقتصاد الفلسطيني في منظومة إسرائيلية أكبر من دون حقوق أو سيطرة للفلسطينيين على مواردهم، وهنا تصبح إمكانية النمو الاقتصادي الفلسطيني المستقل أضعف بكثير. بالإضافة إلى ما أعلنته الحكومة الإسرائيلية عن وصول العجز المالي إلى 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024، أي حوالي 136 مليار شيكل 36.1 مليار دولار (الجزيرة، 2025). حيث ارتفعت النفقات الحكومية قد يكون ذلك نتيجة خطط توسعية (منها ما يتعلق بالأمن والدفاع، وربما دعم المستوطنات والبنى التحتية فيها)، أو سياسات تحفيز اقتصادي. زيادة العجز تعني حاجة أكبر للاقتراض أو فرض ضرائب مستقبلية لسد هذا العجز، مما قد يفرض ضغوطًا على الاقتصاد الإسرائيلي مستقبلاً. ارتفاع العجز قد يعكس توجهًا سياسيًا يقدّم بنود إنفاق معينة (مثلًا توسيع الاستيطان أو المصاريف الأمنية) على حساب بنود أخرى، ما يُظهر أولوية استمرارية المشروع الاستيطاني حتى لو زادت الأعباء المالية.

ويمكن أن ينهي الضم أي احتمال لاقتصاد فلسطيني مستقل، لأن معظم الموارد الفلسطينية موجودة في المناطق المصنفة «ج»، وسيكون لذلك تأثير مدمر على القطاع الزراعي والتجارة الداخلية بين المحافظات الفلسطينية، وقد يدفع البنوك إلى سحب الاستثمارات من جميع الشركات، وعدم تقديم خدمات مالية لها، بسبب المخاطر المرتبطة بممارسة الأعمال التجارية في المناطق المصنفة «ج».

استخدام الاحتلال الإسرائيلي سرعة تداول النقود للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني

تعد سرعة تداول النقود، التي تقيس عدد المرات التي يتم فيها تبادل وحدة العملة خلال فترة معينة، مؤشرًا مهمًا للنشاط الاقتصادي. وفقًا لنظرية الكمية للنقود، هناك علاقة مباشرة بين المعروض النقدي وسرعة تداول النقود ومستوى السعر الكلي. يتم التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة: $M \times V = P \times T$ ، حيث M = المعروض النقدي، V = سرعة تداول النقود، P = المستوى العام للأسعار، T = حجم المبادلات التي تتم في السوق خلال فترة زمنية معينة (عدد الصفقات المبرمة).

اعتبارًا من نهاية عام 2023، كان الجمهور الإسرائيلي يحتفظ بحوالي 126 مليار شيكل نقدًا، بزيادة قدرها 8% عن العام السابق. بالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي الحسابات الجارية للبنوك الإسرائيلية حوالي 500 مليار شيكل، مما يعكس أيضًا ارتفاعًا بنسبة 8% خلال نفس الفترة. تشير هذه الأرقام إلى تفضيل كبير للسيولة بين الجمهور الإسرائيلي، خاصة خلال فترات عدم اليقين الاقتصادي (جيروزاليم بوست، 2024). وتشير التقارير إلى أن احتياطات الاقتصاد الإسرائيلي من العملات الأجنبية بلغت نحو 210.27 مليار دولار في نهاية حزيران 2024، بانخفاض قدره 232 مليون دولار عن الشهر السابق. ويعكس هذا الانخفاض تأثير الإنفاق الحكومي، بما في ذلك العمليات العسكرية، على الاحتياطات الأجنبية (الجزيرة، 2024). واعتبارًا من أغسطس 2024، بلغ المعروض النقدي (M2) في دولة الاحتلال الإسرائيلي حوالي 1,375,715 مليون شيكل إسرائيلي (ILS)، مما يدل على زيادة عن الشهر السابق (Trading Economics، 2024). يستخدم الاحتلال الإسرائيلي سرعة تداول النقود لتقليص الضغط على احتياطاته من النقد الأجنبي، وتحويل التضخم إلى الاقتصاد الفلسطيني من خلال عدة آليات:

- تداول الشيكال في الأراضي الفلسطينية المحتلة: يمثل فائض الشيكال البالغ 18 مليار شيكل (أكثر من 10% من إجمالي العملة النقدية) في الأسواق الفلسطينية جزءًا من العملة الإسرائيلية المتداولة خارج الاقتصاد الرسمي الإسرائيلي. هذا يؤثر على سرعة تداول النقود في الاقتصاد الإسرائيلي، لأنه يقلل من وتيرة تبادل هذه الأموال داخل دولة الاحتلال الإسرائيلي مقارنة بحركة شراء السلع والخدمات (Trading Economics، 2024).

- انخفاض سرعة تداول النقود في الاقتصاد الإسرائيلي: من خلال إزاحة الشواكل إلى الاقتصاد الفلسطيني، والتي لا يتم استخدامها في المعاملات في الاقتصاد الإسرائيلي، قد تكون سرعة التداول للنقود (V) في دولة الاحتلال الإسرائيلي أقل بحال كانت هذه الأموال متداولة بنشاط داخل اقتصادها المحلي، وهذا يعني أن مواردها النقدية أقل انخراطًا في نشاطها الاقتصادي الداخلي (جيروزاليم بوست، 2024).

- زيادة المعروض النقدي: من خلال زيادة عدد الشواكل المتداولة في الأسواق الفلسطينية، يرفع الاحتلال الإسرائيلي التضخم في الاقتصاد الفلسطيني ومستويات الأسعار، ويقلل من القوة الشرائية (الجزيرة، 2024). يخلق التدفق الكبير للشيكال اختلالًا في التوازن، حيث يتجاوز المعروض النقدي قدرة الاقتصاد المحلي على إنتاج أو استيراد السلع.

- الحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي: تحافظ دولة الاحتلال الإسرائيلي على احتياطاتها من العملات الأجنبية، وعلى الاستقرار المالي في اقتصادها، من خلال الحد من استخدام العملات الأجنبية في المعاملات مع الفلسطينيين (دراسات الجزيرة، 2024).

- التأثير على أسعار السلع: الاقتصاد الفلسطيني محكوم بالقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على التجارة والحركة والوصول إلى الموارد، مما يحد من قدرته على إنتاج أو استيراد ما يكفي من السلع لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن زيادة المعروض النقدي. نظرًا لأن الطلب يتجاوز العرض، ترفع الشركات الأسعار للاستفادة من الطلب المرتفع، مما يؤدي إلى التضخم وتناقص القوة الشرائية للمستهلكين الفلسطينيين (الأونكتاد، 2024).

• تصدير التضخم: عندما يتراكم فائض الشيكل في الاقتصاد الفلسطيني، يزداد المعروض النقدي (M) مقارنة بحجم السلع والخدمات المتوفرة في السوق الفلسطيني، مما يؤدي إلى تضخم الأسعار. وفي الوقت نفسه، يعمل الاحتلال الإسرائيلي على دعم استقرار مستويات أسعاره المحلية (P) عبر «تصدير» التضخم إلى الاقتصاد الفلسطيني من خلال أزمة فائض الشيكل في الأراضي الفلسطينية المحتلة (جيروزاليم بوست، 2024). تقدر نسبة التضخم التي يصدرها الاقتصاد الإسرائيلي حوالي 12.5% وحيث تم حسابها من خلال معادلة سرعة تداول النقود كالتالي: $T.P=V.M$ ، حيث M = المعروض النقدي ، V = سرعة تداول النقود ، P = المستوى العام للأسعار ، T = حجم المبادلات التي تتم في السوق خلال فترة زمنية معينة (عدد الصفقات المبرمة). و بما ان T, V ثابتتين نستطيع حساب معدل التضخم للاقتصاد الإسرائيلي الذي تصدره للاقتصاد الفلسطيني على النحو التالي:

$$\text{معدل تحويل التضخم في الأسعار في الاقتصاد الإسرائيلي} = \frac{\text{Surplus NIS in Palestinian Economy}}{\text{Total NIS in Circulation}}$$

$$= 18 \text{ مليار شيكل} / 144 \text{ مليار شيكل} = 12.5\%$$

وهذا يعني ان الاقتصاد الإسرائيلي يقلل نسبة 12.5% من التضخم في الأسعار داخل أسواقه ويصدر هذه النسبة للجانب الفلسطيني والذي يفاقم ارتفاع الأسعار مع ضعف الاستثمار وعمليات البيع والشراء وبالتالي يضعف القوة الشرائية ويزيد من هشاشه الاقتصاد الفلسطيني.

سرعة تداول النقود كأداة للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني

يوفر تحليل سرعة تداول النقود وتأثيراتها للاقتصاد الإسرائيلي أداة إضافية للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني، بما يتماشى مع ممارسات الفصل العنصري والاستعمار والقمع الاقتصادي.

1. فرض التبعية الاقتصادية

• التحكم بالعملة: من خلال الحفاظ على الشيكل الإسرائيلي كعملة أساسية في الأراضي الفلسطينية، يقيد الاحتلال الإسرائيلي السيادة النقدية الفلسطينية ويضمن التبعية الاقتصادية (الأونكتاد، 2024).
• بروتوكول باريس: القيود المفروضة على تحويل الشيكل إلى العملات الأجنبية، والتي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من جانب واحد، تعزز التبعية، مما يجعل من الصعب على الفلسطينيين الاندماج في الأسواق العالمية (الجزيرة، 2024).

2. الحد من النمو الاقتصادي الفلسطيني

• الضغوط التضخمية: يؤدي تداول الشواكل الفائضة في الأسواق الفلسطينية إلى ارتفاع المعدل العام للأسعار، وتقليل قيمة الدخل الفعلي والنمو الاقتصادي (البنك الدولي، 2024).
• عدم استقرار الأسعار: يثبط عدم اليقين، الاستثمار في المشاريع طويلة الأجل والحيوية في تحقيق النمو الاقتصادي (المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2024).

3. إضعاف المؤسسات العامة

• الإيرادات المحتجزة: تؤدي التحويلات الضريبية المتأخرة أو المحتجزة بموجب بروتوكول باريس، إلى إضعاف قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية (هآرتس، 2024).
• التفتت الاقتصادي: الاعتماد على الأنظمة المالية الإسرائيلية يقوّض مركزية الحكم الفلسطيني، ويزيد من أوجه القصور في المؤسسات العامة (دراسات الجزيرة، 2024).

4. نقل الأعباء الاقتصادية

- تصدير التضخم: من خلال تحويل التضخم إلى الأسواق الفلسطينية، تخفف دولة الاحتلال الإسرائيلي من التضخم المحلي، وتحافظ على استقرار اقتصادها، بينما تلحق الضرر بالأسواق الفلسطينية بشكل غير متناسب (الأونكتاد، 2024).
- زيادة التكاليف المالية: تزيد القيود المفروضة على التجارة البينية والخارجية من تكاليف المعاملات بالنسبة للشركات الفلسطينية، التي تتحمل العبء الأكبر من الرسوم والتأخيرات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي (العربي، 2024).

5. تقييد الاستقلال الاقتصادي كأداة للاستعمار

- التحكم بالحدود والمعابر: تمنع سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على طرق التجارة والمعابر الحدودية، التجارة بين الأراضي الفلسطينية المحتلة مع الأردن ومصر وأسواق أخرى، مما يفرض الاعتماد على البضائع الإسرائيلية (PRC، 2024).
- السيطرة على الموارد: سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الطبيعية الفلسطينية، مثل المياه والكهرباء والأراضي، تحد من التنمية الصناعية وتعزز الاعتماد الاقتصادي (ANND، 2024).

6. دعم هياكل الفصل العنصري الأوسع نطاقاً

- الفصل بين الثروة: تقييد وصول الفلسطينيين إلى الأنظمة المالية العالمية ينسجم مع سياسات الفصل العنصري الأوسع نطاقاً، مما يخلق عزلاً اقتصادياً منهجياً (دراسات الجزيرة، 2024).
- إدامة الفقر: القيود البنيوية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي تضمن بقاء الفلسطينيين محاصرين في دورات الفقر، مما يقلل من فرص التقدم الاقتصادي (الأونكتاد، 2024). إن تلاعب الاحتلال الإسرائيلي بسرعة تداول النقود وتأثيرات التحويل يتجاوز إدارة التضخم، حيث يعمل كأداة للسيطرة المنهجية على الاقتصاد الفلسطيني. ومن خلال تقييد النمو وإضعاف المؤسسات العامة وإدامة التبعية، يتجذر نظام الفصل العنصري الاقتصادي والهيمنة الاستعمارية. ويؤكد التأثير على سبل عيش الفلسطينيين؛ الاستراتيجية الأوسع للهيمنة الاقتصادية عبر الوسائل المالية.

• أهمية تحويل الشيكال للبنوك الإسرائيلية

تقررت عملية تحويل الشيكال للبنوك الإسرائيلية بموجب بروتوكول باريس (1994)، الذي ينص على أن الشيكال هو العملة الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويلزم البروتوكول البنوك الفلسطينية بالاعتماد على البنوك الإسرائيلية في خدمات المقاصة وصرف العملات، مما يضمن للاحتلال الإسرائيلي امتثال البنوك الفلسطينية لسياساته النقدية. وبدون عملية تحويل الشيكال، ستواجه البنوك الفلسطينية أزمات سيولة، وزيادة في تكاليف التخزين والتأمين للاحتفاظ بالشيكال الفائض، واضطرابات في العمليات التجارية، مما قد يؤدي إلى نقص في السلع والخدمات في الأسواق الفلسطينية (TRT Arabic، 2024).

ومع أن وصول عائدات وضرائب وأموال السلطة الوطنية الفلسطينية يتم من خلال عملية تحويل الشيكال، إلا أن هذه العملية تمكن الاحتلال الإسرائيلي من التحكم بحركة تلك الأموال الضرورية لدفع رواتب القطاع العام، والحفاظ على الوظائف الحكومية. ويمكن أن يؤدي عدم كفاءة تحويلات الشيكال أو تأخيرها إلى تفاقم مخاطر التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى المخاوف الاقتصادية، تساعد التحويلات المالية السلسة في تخفيف التوترات الاجتماعية والسياسية، فغالبًا تتحول الاضطرابات الاقتصادية إلى اضطرابات أوسع نطاقاً (مركز مدار، 2024).

وبالتالي فإن تحويل فائض الشيكال هو الركن الأساسي في العلاقة المالية والتجارية التبعية الاستعمارية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني، وضمان الامتثال للبروتوكولات المتفق عليها، ومنع الاضطرابات الاقتصادية، والمساهمة في الاستقرار الإقليمي.

القمع والضعف الاقتصادي في فلسطين

يسلط البحث الضوء على العواقب الوخيمة للسياسات والإجراءات العسكرية الإسرائيلية على الأنظمة المصرفية والمالية الفلسطينية، وعلى الانهيار الاقتصادي ونقاط الضعف الممنهجة، والتبعية الاقتصادية التي تصاعدت وسط الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة والممارسات الاستعمارية.

وفي غزة، دمر الاحتلال الإسرائيلي جميع المرافق المصرفية، بما في ذلك 56 فرعًا و94 جهاز صراف آلي، بفعل القصف. وقد أدى ذلك إلى نقص حاد في السيولة النقدية، واضطرابات في أنظمة الدفع، وتضخم مفرط. دفعت هذه الظروف اقتصاد غزة إلى حافة الانهيار، حيث وصلت معدلات التضخم إلى 282.6% في عام 2024. كما أدى غياب الخدمات المصرفية الوظيفية إلى ممارسات مالية استغلالية، مثل ارتفاع رسوم السحب وصرف العملات (PMA، 2024; Middle East Monitor, 2024).

وقد أثرت قيود الاحتلال الإسرائيلي المفروضة على الخدمات المصرفية، تأثيرًا شديدًا على الاستقرار المالي الفلسطيني، وأدى الحصار المفروض على غزة والقيود المفروضة على التنقل بين غزة والضفة الغربية إلى تعميق التفتت الاقتصادي، فيما تتعرض الضفة الغربية، التي تحتفظ بأكثر من 84% من الودائع، لضغوط مالية هائلة لأنها تعمل كالعمود الفقري المالي للاقتصاد الفلسطيني (ماس، 2024).

حاولت سلطة النقد الفلسطينية التخفيف من هذه العقبات من خلال إدخال أنظمة دفع رقمية مثل iBURAQ. ومع ذلك، تواجه هذه الجهود قيودًا بسبب انقطاع التيار الكهربائي والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، بموجب بروتوكول باريس، لا تزال البنوك الفلسطينية تعتمد على المؤسسات الإسرائيلية في تحويل العملات والتجارة، مما يمنح دولة الاحتلال الإسرائيلي سيطرة شبه كاملة على التدفقات المالية. وتؤدي هذه التبعية إلى تفاقم زعزعة استقرار الاقتصاد الفلسطيني (ماس، 2024).

تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية أيضًا من أزمة مالية عميقة، وقد أثار اعتمادها على البنوك المحلية للحصول على الائتمان، الذي يمثل 22.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، مخاوف تتعلق بالمخاطر الممنهجة. علاوة على ذلك، أدت تهديدات وزير المالية الإسرائيلي بتسلييل سموتريتش المتمثلة بقطع العلاقات المصرفية، إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي. كما أدت رسائل التمديد المؤقت إلى إطالة أمد هذه العلاقة المصرفية دون معالجة نقاط الضعف الأساسية (MAS، 2024).

العلاقات المصرفية الإسرائيلية الفلسطينية المتدهورة: النتائج والحلول الممكنة

يسلط البحث الضوء على العواقب الوخيمة للسياسات والإجراءات العسكرية الإسرائيلية على الأنظمة المصرفية والمالية الفلسطينية، وعلى الانهيار الاقتصادي ونقاط الضعف المنهجية، والتبعية الاقتصادية التي تصاعدت وسط الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة والممارسات الاستعمارية.

إذا لم يتم تمديد العلاقات المصرفية بين البنوك الإسرائيلية والفلسطينية، وبحال تطبيق قرار ضم المناطق المصنفة «ج»، فإن العواقب الاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة على كلا الطرفين، فيما سيتحمل الاقتصاد الفلسطيني العبء الأكبر من الأثر.

النتائج المتوقعة

- قطع العلاقات المصرفية: قد ينفذ الاحتلال الإسرائيلي إجراءات انتقامية، بما في ذلك تعليق أو قطع العلاقات المصرفية مع البنوك الفلسطينية.
- سيمنع قطع العلاقات البنوك الفلسطينية من إجراء التحويلات المالية الدولية، مما يعطل التجارة الخارجية، بما في ذلك الواردات والصادرات (الأونكتاد، 2024).
- يمكن أن يوقف الاحتلال الإسرائيلي التحويلات المالية، بما في ذلك عائدات الضرائب والرسوم الجمركية التي يستحوذ الاحتلال الإسرائيلي على جمعها بدلا من السلطة الوطنية الفلسطينية، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الفلسطيني.
- أزمة النقد في الاقتصاد الفلسطيني: تستخدم البنوك الفلسطينية بشكل أساسي عملة الشيك. وإذا توقفت العلاقات، ستواجه البنوك صعوبات في تصفية فائض الشواكل، مما قد يؤدي إلى أزمة سيولة (سلطة النقد الفلسطينية، 2024).
- تراجع النشاط التجاري: سيؤدي تعطيل العلاقات المصرفية إلى وقف التجارة بين دولة الاحتلال الإسرائيلي والأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وكذلك حركة الشراء من الاقتصاد الإسرائيلي (رويتزر، 2024).
- زيادة البطالة والفقر: ستؤدي الاضطرابات في التجارة والاستثمارات إلى إغلاق عديد من الشركات والمشاريع الفلسطينية، وسيزيد ارتفاع معدلات البطالة والفقر من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الفلسطينيون.
- التأثير على الحياة اليومية للفلسطينيين: سيؤدي عدم تحويل الأموال من المصارف الإسرائيلية إلى المصارف الفلسطينية، إلى إعاقة وصول أجور العمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي.
- التداعيات على البنوك الإسرائيلية: ستتأثر البنوك الإسرائيلية أيضًا، فمثلا ستزداد عزلة البنوك الإسرائيلية عن الأسواق العالمية، علمًا أن التبادلات المالية بين الاقتصاديين تعمل على استقرار الاقتصاد الإقليمي بصيغته الحالية.
- اعتماد مبدأ المعاملات المالية غير رسمية للتعويض عن عدم وجود المعاملات الرسمية.

الحلول الممكنة

- تعزيز استقلالية البنوك الفلسطينية: بذل جهود لتعزيز استقلالية البنوك الفلسطينية من خلال بناء نظام مالي أكثر استقلالية، ومتصل مباشرة بالأسواق الدولية.
- إيجاد قنوات بديلة: أن تبحث البنوك الفلسطينية عن شركاء دوليين بديلين، لكن هذا سيتطلب وقتًا واستثمارات كبيرة (عرب نيوز، 2024).
- المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: تطالب السلطة الوطنية الفلسطينية دولة الاحتلال الإسرائيلي، بتخفيف القيود المفروضة على التحويلات المصرفية، ورفع سقف التحويلات من الشيك إلى العملات الأجنبية.

- تدخل المنظمات الدولية: أن تقدم منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، توصيات للضغط على الاحتلال الإسرائيلي، لتخفيف القيود المالية ودعم البنوك الفلسطينية.
- إصلاح الاقتصاد الفلسطيني: مواصلة الجهود لتعزيز استخدام العملات الأجنبية، بما في ذلك التوسع في استخدام الدولار الأمريكي والدينار الأردني، وتقليل الاعتماد على الشيك الإسرائيلي.
- تحرير التجارة الخارجية الفلسطينية من قبضة الاحتلال الإسرائيلي، عبر زيادة السيطرة على الحدود وتحويل صلاحية جمع أموال الواردات، بما في ذلك إيرادات المقاصة، من الاحتلال الإسرائيلي إلى الأردن.

يدعو بحث إلى تعزيز مرونة الأنظمة المالية الفلسطينية من خلال تنويع العملات، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتعزيز البنى التحتية للدفع الرقمي. كما يدعو إلى بذل جهود دولية لضمان السيادة الفلسطينية وتقليل الاعتماد على الأنظمة الإسرائيلية. سيظل الاقتصاد الفلسطيني عرضة للاستغلال والصدمات الممنهجة والقمع الاقتصادي، إذا ما بقي محكومًا بهيمنة الاحتلال الإسرائيلي. يؤكد هذا البحث على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات متعددة المستويات لدعم الاستقلال المالي والسيادة للفلسطينيين، ومعالجة أوجه عدم المساواة الممنهجة التي تفرضها السياسات الاستعمارية الإسرائيلية.

- «سموتريتش الإسرائيلي يوقع على إعفاء من تعاون البنوك الفلسطينية لمدة شهر»، رويترز، 2024.
<https://www.reuters.com/world/middle-east/israels-smotrich-sign-waiver-palestinian-banks-cooperation-one-month-202431-10-/>
- «استوفى الفلسطينيون متطلبات إسرائيل لتمديد الإعفاء المصرفي»، رويترز، 2024.
<https://www.reuters.com/world/middle-east/palestinians-met-requirements-israel-extend-banking-waiver-source-says-202421-10-/>
- المونيتور، 2024. «سموتريتش الإسرائيلي يدعو إلى ضم الضفة الغربية المحتلة: ما نعرفه».
https://www.al-monitor.com/originals/202411//israels-smotrich-calls-annexation-occupied-west-bank-what-we-know?utm_source=
- تايمز أوف إسرائيل، 2024. تحليل العلاقات المصرفية الإسرائيلية الفلسطينية.
<https://www.timesofisrael.com>
- البنك الدولي، 2023. تقرير الاقتصاد الفلسطيني.
<https://www.worldbank.org>
- هآرتس، 2024. تأثير القرارات السياسية على الخدمات المصرفية.
<https://www.haaretz.com>
- الأونكتاد، 2023. «تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني».
<https://unctad.org/news/report-unctads-assistance-palestinian-people>
- الأونكتاد، 2024. تقرير الأمم المتحدة حول القضايا المالية الفلسطينية.
<https://unctad.org>
- رويتزر، 2024. البنوك الإسرائيلية ترفض الودائع النقدية بالشيكل من الضفة الغربية، كما يقول مسؤولون فلسطينيون.
<https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-banks-refusing-shekel-cash-deposits-west-bank-palestinian-officials-say-202421-08-/>
- سلطة النقد الفلسطينية، 2023. التقرير السنوي للاستقرار المالي.
<https://www.pma.ps/en>
- سلطة النقد الفلسطينية، 2024. التقرير السنوي للاستقرار المالي.
<https://www.pma.ps>
- وزارة المالية الفلسطينية، 2023. التحديات الاقتصادية في فلسطين.
<https://www.pmo.ps>
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2023. تقرير العلاقات التجارية والمصرفية.
<https://www.pec.ps>
- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، 2023. آثار السياسات المصرفية.
<https://www.mne.gov.ps>
- تايمز أوف إسرائيل، 2017. «إسرائيل تمنح البنوك المحلية حصانة من دعاوى تمويل الإرهاب».
<https://www.timesofisrael.com/israel-grants-local-banks-immunity-from-terror-financing-lawsuits-report/>
- شبكة أخبار فلسطين، 2024. «سموتريتش الإسرائيلي يهدد بالتوقف عن التعامل مع البنوك الفلسطينية».
<https://english.pnn.ps/news/46933>
- ميدل إيست آي، 2024. «المسؤولون الأمريكيون والأوروبيون يحثون إسرائيل على عدم فصل الضفة الغربية عن النظام المالي العالمي».
<https://www.middleeasteye.net/news/us-european-officials-urge-israel-not-sever-west-bank-global-financial-system>
- رويتزر، 2024. «الولايات المتحدة تحث إسرائيل على تمديد العلاقات المصرفية مع البنوك الفلسطينية لمدة عام على الأقل».
<https://www.reuters.com/world/us-urges-israel-extend-banking-relations-with-palestinian-banks-least-year-202423-09-/>
- ميدل إيست مونيتور، 2024. «يحذر المسؤولون الغربيون من «كارثة» إذا قطعت إسرائيل البنوك الفلسطينية».
<https://www.middleeastmonitor.com/20240523-western-officials-warn-of-catastrophe-if-israel-cuts-off-palestinian-banks/>
- ميدل إيست آي، 2024. سموتريتش يطلب من السلطات الاستعداد لضم الضفة الغربية».
<https://www.middleeasteye.net/news/bezalel-smotrich-tells-department-prepare-annexation-following-trump-win>

جيزواليم بوست، 2024. «سموتريتش يضغط من أجل ضم الضفة الغربية في ضوء فوز ترامب». <https://www.jpost.com/breaking-news/article-828584>

ميدل إيست مونيتور، 2024. «سموتريتش يعلن عن خطط لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية». <https://www.middleeastmonitor.com/20241112-smotrich-announces-plans-for-imposing-israel-sovereignty-over-west-bank/>

منسق الأمم المتحدة الخاص، 2023. «تقرير الأمم المتحدة: ثلاثون عاما على اتفاقات أوسلو، إرث الدولة الفلسطينية في خطر». <https://unsco.unmissions.org/un-report-thirty-years-oslo-accords-legacy-palestinian-statehood-risk-0>

وطن، 2024. «مجلس الوزراء في الاحتلال يمدد الحصانة الممنوحة للبنوك «الإسرائيلية» التي تتعامل مع نظيراتها الفلسطينية لمدة عام». <https://www.wattan.net/ar/news/450489.html>

تايمز أوف إسرائيل، 2021. «الفلسطينيون يلغون باللوم على فائض الشيكال في إثقال كاهل اقتصاد الضفة الغربية». https://www.timesofisrael.com/palestinians-blame-shekel-surplus-for-weighting-down-west-bank-economy/?utm_source

الجزيرة، 2024. «تراكم الشيكال الإسرائيلي في بنوك فلسطين». <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/23/8/تراكم-الشيكال-الإسرائيلي-في-بنوك>

TRT عربي، 2024. «اتفاقية باريس والمقاصة.. فخ يقيد الاقتصاد الفلسطيني». <https://www.trtarabi.com/now/اتفاقية-باريس-والمقاصة-فخ-يقيد-الاقتصاد-الفلسطيني-3725956>

NAD، 2024. «نظرة عامة على بروتوكول باريس». <https://www.nad.ps/ar/media-room/media-brief/بروتوكول-باريس>

مركز مدار، 2024. «تحديات فائض الشيكال». <https://www.madarcenter.org/المشهد-الإسرائيلي/تقارير>

الجزيرة، 2024. «87% من الكهرباء في فلسطين تأتي من إسرائيل. الجهود المبذولة للحد من التبعية». <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/3/9/87-من-كهرباء-فلسطين-مصدرها-إسرائيل-ومساع>

ANND، 2024. «الحقوق المائية في فلسطين: ممارسات إسرائيلية مجحفة». <https://annd.org/ar/publications/details/الحقوق-المائية-في-فلسطين-ممارسات-إسرائيلية-مجحفة>

ويكيبيديا، 2024. «استيلاء إسرائيل على الينابيع الفلسطينية في الضفة الغربية». https://ar.wikipedia.org/wiki/استيلاء_إسرائيل_على_الينابيع_الفلسطينية_في_الضفة_الغربية

PRC، 2024. «السياسة التجارية الفلسطينية: الواقع والآفاق». <https://www.prc.ps/السياسة-التجارية-الفلسطينية-واقع-وآف>

العربي، 2023. «عملية معبر الكرامة تخلط أوراق التجارة بين الأردن وإسرائيل». <https://www.alaraby.co.uk/economy/عملية-معبر-الكرامة-تخلط-أوراق-التجارة-بين-الأردن-وإسرائيل>

تايمز أوف إسرائيل عربي، 2024. «إسرائيل ومصر تعززان العلاقات الاقتصادية». <https://ar.timesofisrael.com/إسرائيل-ومصر-تعززان-العلاقات-الاقتصادية>

عرب نيوز، 2024. «إسرائيل تمدد شريان الحياة للبنوك الفلسطينية لمدة عام». https://www.arabnews.com/node/2581194/middle-east?utm_source

الأونكتاد، 2024. «أثر سياسات الصرف الأجنبي على فلسطين». <https://unctad.org/news/impact-foreign-exchange-policies-palestine>

الجزيرة، 2024. «احتياطات إسرائيل الأجنبية تتراجع بـ 232 مليون دولار في يونيو». <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/8/7/احتياطات-إسرائيل-الأجنبية-تراجع>

البنك الدولي، 2024. «آخر المستجدات الاقتصادية: الضفة الغربية وغزة». <https://www.worldbank.org/en/country/wbg>

هآرتس، 2024. «كيف أن التحويلات الضريبية المتأخرة تضعف السلطة الفلسطينية». <https://www.haaretz.com>

المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2024. «التحديات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية». <https://www.pec.ps>

دراسات الجزيرة، 2024. «الأبعاد الاقتصادية للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية». <https://studies.aljazeera.net/ar>

العربي، 2024. «تكاليف القيود التجارية على الفلسطينيين». <https://www.alaraby.co.uk>

2024 ، PRC. «السياسة التجارية الفلسطينية: التحديات والاتفاق».

<https://www.prc.ps/> السياسة-التجارية-الفلسطينية-واقع-وآف

2024 ، ANND. «استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية». <https://annd.org/ar>

سلطة النقد الفلسطينية، 2024. «التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية». <https://www.pma.ps>

ماس، 2024. «إدارة البنوك والأموال تحت الاحتلال». <https://www.mas.ps>

البنك الدولي، 2024. «الضفة الغربية وقطاع غزة الحديث». <https://www.worldbank.org/en/country/wbg>

الجزيرة، 2024. «تراجع احتياطات إسرائيل من النقد الأجنبي وتأثيرها على فلسطين».

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/8/7/> احتياطات-إسرائيل-الأجنبية-تراجع

ميدل إيست مونيتور، 2024. «التضخم المفرط في غزة وسط تدمير البنوك». <https://www.middleeastmonitor.com>

الأونكتاد، 2024. «تأثير السياسات الاقتصادية الإسرائيلية على فلسطين».

<https://unctad.org/news/impact-foreign-exchange-policies-palestine>

دراسات الجزيرة، 2024. «التفتت الاقتصادي بين غزة والضفة الغربية». <https://studies.aljazeera.net/ar>

اقتصاديات التداول، 2024. «إمدادات النقود الإسرائيلية M2».

<https://tradingeconomics.com/israel/money-supply-m2>

جيروزاليم بوست، 2024. «المدفوعات الحكومية في زمن الحرب تخاطر بتأجيج التضخم».

https://www.jpost.com/israel-news/article-826797?utm_source

الأونكتاد، 2022. «التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم». الولايات المتحدة،

https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2022d1_ar.pdf

الجزيرة، 2025. «إسرائيل تحصي خسائرها الاقتصادية بعد اتفاق وقف إطلاق النار في غزة».

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/202516/1/ceasefire-israel-losses-gaza-hamas>



مركز بيسان للبحوث والإنماء
Bisan Center
for Research & Development